دور المرجعيات الاجتماعية في مواجهة الازمات

م.م. محمد سالم احمد
المديرية العامة لتربية صلاح الدين – وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: الدور، المرجعيات الاجتماعية، الأزمات الاجتماعية

الملخص:

تهدف الدراسة إلى استكشاف آليات مساهمة المرجعيات الاجتماعية- بما تمتلكه من سلطة معنوية-في إدارة الأزمات الاجتماعية وتحليل تداعياتها، مع تحديد دورها في تعزيز التماسك المجتمعي والحد من الارتباك السلوكي. تنطلق المشكلة من التعقيد المتزايد للنوازل المعاصرة، حيث يظهر تباين حاد في الاستجابة الجماعية بين الانضباط للمصلحة العامة وحالة التخبط الفوضوي، مما يضع المجتمع أمام اختبار حقيقي لصموده. وفي ظل تراجع الثقة أحياناً في الأدوار القانونية الرسمية، تبرز القوى غير الرسمية (الدينية، العشائرية، والفكرية) كقوى ضبط معنوية مستمدة من الموروث المشترك.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لفحص جوهر هذا التأثير ومدى قدرته على مواجهة التحولات الرقمية التي فككت المرجعيات الكلاسيكية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المحورية، أبرزها: أن السلطة المعنوية لا تتلاشى بل تتحول؛ حيث تراجعت "سلطة المنبر" التقليدية لصالح "سلطة الشاشة" والرقمية. كما أثبتت الدراسة عدم وجود مرجعية شمولية صالحة لكل الأزمات؛ فالأزمات الأمنية تستدعي حضور المرجعيات الدينية والقبلية، بينما تتطلب الأزمات الصحية تكاتف المرجعيات الفكرية (العلمية) والدينية لتوجيه السلوك العام.

المقدمة:

تشكل الأزمات اختباراً حقيقياً لتماسك البناء الاجتماعي وقدرته على الصمود وإعادة التوازن. ففي اللحظة التي تعجز فيها الدولة ومؤسساتها الرسمية عن فرض سلوك جمعي موحد، تبرز أهمية البنى الوسيطة التي تمتلك ما يسميه ماكس فيبر السلطة الشرعية غير القسرية. وفي المجتمعات العربية عامة والعراقية خاصة، تحتل المرجعيات الاجتماعية المتمثلة بالمرجعية الدينية والقبلية والفكرية موقعاً محورياً في إنتاج المعنى وتوجيه السلوك الجمعي.

وقد شهد العراق خلال العقد الماضي سلسلة مركبة من الأزمات. بدءاً من الأزمة الأمنية المتمثلة باحتلال داعش، مروراً بالأزمة الصحية المتمثلة بجائحة كورونا، وصولاً إلى الكوارث الطبيعية كالسيول والجفاف، وانتهاءً بالأزمة الاقتصادية المتمثلة بالغلاء والنزوح. وتكشف الملاحظة الأولية أن استجابة المجتمع العراقي لهذه الأزمات اتسمت بالتذبذب السلوكي. حيث

ينتقل الفرد من الالتزام الحاد إلى الخرق التام، ومن التصديق المطلق إلى التشكيك الكامل خلال فترة زمنية قصيرة.

هذا التذبذب يطرح سؤالاً سوسيولوجياً عميقاً عن دور المرجعيات الاجتماعية. هل كانت هذه المرجعيات جزءاً من الحل عبر توحيد الخطاب وإنتاج الامتثال الطوعي، أم كانت جزءاً من المشكلة عبر تضارب رسائلها وإنتاج الحيرة الأنومية. من هنا تنبع أهمية هذا البحث الذي يحاول وصف وتحليل دور المرجعيات الاجتماعية في مواجهة الأزمات من منظور السلطة المعنوية التي تملكها.

أولا: مشكلة الدراسة

تتسم الأزمات المجتمعية المعاصرة بتعقيدها وسرعة انتشار تداعياتها، مما يضع تماسك المجتمع وسلوك أفراده على المحك. وفي الوقت الذي يُفترض فيه أن تكون الاستجابة الجمعية للأزمات موحدة ومنضبطة، إلا أن الملاحظة الواقعية تكشف عن تذبذب واضح في استجابة الأفراد بين الالتزام بتوجيهات المصلحة العامة وحالة من الارتباك والفوضى السلوكية، مما يهدد النسيج الاجتماعي ويُضعف مناعة المجتمع. وفي مقابل تراجع الثقة أحياناً في فاعلية السلطة القانونية الرسمية في ضبط السلوك أثناء الأزمات، تبرز المرجعيات الاجتماعية - الدينية والقبلية والفكرية - بوصفها قوة ضبط غير رسمية تمتلك "سلطة معنوية" نابعة من الثقة والقيم المشتركة، قد تفوق في تأثيرها أحياناً سلطة القانون والإجراءات الإدارية. إلا أن طبيعة هذه السلطة المعنوية وآليات اشتغالها في إدارة الأزمات، وحدود فاعليتها في ظل التحولات الرقمية التي فككت كثيراً من البنى المرجعية التقليدية، لا تزال قضايا بحاجة إلى تحليل علمي معمق.

وعليه تكمن مشكلة الدراسة الحالية في الكشف عن التناقض القائم بين الحاجة المجتمعية الماسة لدور ضابط وموجه للسلوك أثناء الأزمات، وبين التذبذب الملحوظ في الاستجابة الجمعية رغم وجود مرجعيات اجتماعية تمتلك سلطة معنوية مؤثرة.

ويتحدد هذا الإشكال البحثي في التساؤل الرئيس الآتي: كيف تساهم المرجعيات الاجتماعية - بما تملكه من سلطة معنوية - في إدارة الأزمات الاجتماعية وتحليل تداعياتها، وما الدور الذي تؤديه في ضمان التماسك المجتمعي والحد من حالة التذبذب والارتباك السلوكي المصاحب لها؟

أسئلة الدراسة:

1. ما طبيعة "السلطة المعنوية" التي تمتلكها المرجعيات الاجتماعية - الدينية والقبلية والفكرية - وما مصادر شرعيتها من وجهة نظر أفراد المجتمع؟
2. ما أبرز مظاهر التذبذب والارتباك في استجابة الأفراد السلوكية للأزمات الاجتماعية؟
3. إلى أي مدى تساهم المرجعية الدينية في ضبط السلوك الجمعي أثناء الأزمات، وما آليات تأثيرها؟
4. إلى أي مدى تساهم المرجعية القبلية في ضمان التماسك المجتمعي وتحليل تداعيات الأزمات؟
5. إلى أي مدى تساهم المرجعية الفكرية في تقديم حلول وتحليلات لتجاوز الأزمات والحد من الارتباك؟
6. ما العلاقة بين تراجع السلطة القانونية الرسمية وبين تصاعد الاعتماد على السلطة المعنوية للمرجعيات أثناء الأزمات؟

7. ما المعوقات التي تحد من فاعلية السلطة المعنوية للمرجعيات في ضبط التذبذب السلوكي في ظل التحولات الرقمية الراهنة؟

ثانيا: أهداف الدراسة:

1. تحديد طبيعة "السلطة المعنوية" للمرجعيات الاجتماعية ومصادر شرعيتها لدى أفراد المجتمع.
2. تشخيص أبرز مظاهر التذبذب والارتباك في الاستجابة السلوكية للأزمات الاجتماعية.
3. التعرف على مستوى مساهمة المرجعية الدينية وآلياتها في ضبط السلوك الجمعي أثناء الأزمات.
4. التعرف على مستوى مساهمة المرجعية القبلية في ضمان التماسك المجتمعي وتحليل تداعيات الأزمات.
5. التعرف على مستوى مساهمة المرجعية الفكرية في تقديم حلول لتجاوز الأزمات والحد من الارتباك.
6. تحليل العلاقة بين تراجع السلطة القانونية وتصاعد الاعتماد على السلطة المعنوية للمرجعيات.
7. الكشف عن المعوقات التي تحد من فاعلية السلطة المعنوية للمرجعيات في ظل التحولات الرقمية.
8. صياغة تصور مقترح لتفعيل دور السلطة المعنوية للمرجعيات في تعزيز الاستجابة المنضبطة للأزمات.

ثالثا: أهمية الدراسة

1. سد فجوة مفهومية: تتناول الدراسة مفهوم "السلطة المعنوية" للمرجعيات الاجتماعية كمتغير تفسيري، وهو مفهوم لم يُفك نظرياً بشكل كافٍ في الأدبيات العربية، خاصة في سياق إدارته للأزمات مقابل السلطة القانونية الرسمية.
2. تفسير التناقض السلوكي: تسعى الدراسة إلى تقديم تفسير علمي لظاهرة "التذبذب بين الالتزام والارتباك" التي تصاحب الأزمات، من خلال ربطها بقوة أو ضعف حضور السلطة المعنوية للمرجعيات، مما يثري علم اجتماع الأزمات.
3. إعادة الاعتبار للضبط غير الرسمي: في ظل تركيز الدراسات على دور الدولة ومؤسساتها، تعيد هذه الدراسة تسليط الضوء على قوة الضبط الاجتماعي غير الرسمي المتمثل في المرجعيات، وتحلل آليات اشتغاله.
4. بناء نموذج نظري: نتائج الدراسة يمكن أن تسهم في بناء نموذج يفسر العلاقة بين ثلاثية: "شدة الأزمة - حضور السلطة المعنوية - مستوى التماسك المجتمعي".

رابعا: منهج الدراسة:

اتبعت في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، حيث قمت بوصف الظاهرة محل البحث بالتركيز على ملامحها وخصائصها الأساسية وتحليلها، من اجل الوصول ال النتائج، وذلك بان المنهج الوصفي يقوم بوصف الظاهرة والتعبير عنها كيفيا، وتستهدف هنا دور المرجعيات الاجتماعية في مواجهة الازمات.

خامسا: هيكلية الدراسة

المبحث الأول: المفاهيم والدراسات السابقة والنظرية المفسرة

المطلب الأول : مفاهيم الدراسة

المطلب الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الثالث: النظرية المفسرة للدراسة

المبحث الثاني: سوسيولوجيا الازمات والتذبذب السلوكي الجمعي: تأصيل نظري وتحليل سوسيولوجي

المطلب الأول: سوسيولوجيا الازمات

المطلب الثاني: التأصيل النظري للتذبذب

المبحث الثالث: أدوار المرجعيات الاجتماعية في إدارة الازمات من منظور السلطة المعنوية

المطلب الأول: الدور المحوري للسلطة المعنوية التي تملكها المرجعيات

المطلب الثاني: أدوار المرجعيات الثلاث مقارنة من منظور السلطة المعنوية

المطلب الثالث: شروط فاعلية السلطة المعنوية في إدارة الازمات السلطة المعنوية لا تعمل اليا

المطلب الرابع: النتيجة السوسيولوجيا من منظور السلطة المعنوية

المبحث الرابع: معوقات السلطة المعنوية في العصر ارقمي

المطلب الأول: السوسيولوجيا الرقمية

المطلب الثاني: المعوقات البنيوية

المطلب الأول: مفاهيم الدراسة

1. الدور:

لغويا: دار يدور واستدار يستدير بمعنى إذا طاف حول الشيء وإذا عاد الى الموضع الذي ابتدأ منه، وتدوير الشيء: جعله مدورا. والمداورة كالعجلة([1]).

اصطلاحا: مجموعة الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع ان تصدر من هيئاته وافراده ممن يشغلون أوضاعا اجتماعية محددة في البناء الاجتماعي([2])

التعريف اجرائي: مجموعة الإجراءات التي تقوم بها المرجعيات الاجتماعية (الدينية، القبلية، الفكرية) لمواجهة الازمات التي تحدث في المجتمع.

2. المرجعيات الاجتماعية:

لغويا: انه: رجع يرجع: رجعاً ورجوعاً ومرجعاً ومرجعه ورجعي ورجعاناً، أي انصرف، عاده، ردّه، او تقول يرجع رجوعاً اذا عاد([3])

اصطلاحا: مجموعة الافراد التي تؤثر إيجابيا او سلبيا على الفرد في اتجاهاته وسلوكياته وعلى حكمة التقويمي([4])

التعريف الاجرائي: يمكن اعتبارها الحاضنة السوسيولوجية التي تُسهم في بلورة الكيان الذاتي للفرد وتحديد تموقعه الاجتماعي، حيث تشكل هذه المجموعة وعاءً قيمياً يضبط آلية إدراكه للواقع، ويمنحه المعايير الضمنية اللازمة للمفاضلة بين الأشياء وتصنيفها.

3. الأزمات الاجتماعية:

لغويا: هي الشدة والقحط، والمأزم هو المضيق([5]).

اصطلاحا: هي تلك الظاهرة التي تولد خللا معياريا على مستوى البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، ولا يمكن حصرها في جانب معين كونها تعني بالموقف الاجتماعي وحياة الفرد([6])

التعريف الاجرائي: هي مظهر من مظاهر الاختلال النسقي الذي يضرب العمق البنيوي للمجتمع بصورة فجائية، مما يُحدث إرباكاً في المعايير والقواعد الضابطة للسلوك، ويضع استمرارية النظام الاجتماعي أمام تحديات حرجة تهدد تماسكه الكلي.

4. التماسك المجتمعي:

لغويا: مسك الشيء مسكا: أي اخذ به وتعلق، والتماسك ترابط أجزاء الشيء حسيا ومعنويا: ومنه التماسك الاجتماعي هو ترابط أجزاء المجتمع الواحد([7])

اصطلاحا: يعرف بانه قوة الروابط بين أعضاء الجماعة، ومدى جاذبية الجماعة لأفرادها، فكلما زاد تماسك الجماعة كلما زادت قدرة الجماعة على فرض معاييرها وقواعدها السلوكية على افرادها([8])

التعريف الاجرائي: هو المحصلة الديناميكية لشبكة العلاقات والقيم التي توحد أفراد المجتمع في إطار كلي متكامل، وهي المسؤولة عن تعزيز مبدأ التضامن الذي يقاوم عوامل التفكك، ويضمن ديمومة التماسك والاتساق بين مختلف الأنساق الاجتماعية.

المطلب الثاني:

أولا: الدراسات السابقة:

1. دراسة تقية فرحي بعنوان([9]) (إدارة الازمات في ظل القران الكريم) تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف استراتيجيات مواجهة الأزمات ومعالجتها في ضوء القرآن الكريم، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليل. وقد خلصت النتائج إلى أن النص القرآني يمثل مرجعاً أساسياً لإدارة الأزمات، مشددة على دور القيادة وفريق العمل في التعامل معها وتخفيف آثارها استناداً إلى الأساليب القرآنية

2. دراسة عموري نسيمة ([10]) بعنوان (أهمية دور القبائل الليبية في بناء السلم الأهلي) تستقصي هذه الدراسة محورية الدور الذي يمكن أن تلعبه المكونات القبلية في ليبيا كفاعل إيجابي يساهم في مد جسور الحوار الوطني الشامل، بما يضمن انخراط كافة القوى السياسية، والاجتماعية، والمناطقية بمختلف توجهاتها في عملية تشاورية غير إقصائية. ومن خلال توظيف المقترب التاريخي لتتبع جذور هذه الظاهرة، خلص البحث إلى نتائج جوهرية تؤكد أن ترسيخ ثقافة الحوار يمثل المرتكز الأساسي والآلية الأنجع لتفكيك المعضلات وتجاوز الأزمات التي تواجه المجتمع الليبي

3. دراسة جيا عصمت دينو ([11]) بعنوان (ابعاد قيادة الازمات ودورها في المناغمة التنظيمية " دراسة استطلاعية على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة التقنية في إقليم كوردستان العراق") تتمحور هذه الدراسة حول تقييم مدى توافر مرتكزات قيادة الأزمات والمناغمة التنظيمية في أروقة الجامعة التقنية، مع استقصاء طبيعة التأثير الذي تتركه القيادة الأزموية في تعزيز التناغم التنظيمي. ولتحقيق هذا الغرض، وُظِّف المنهج الوصفي التحليلي كإطار منهجي للدراسة، حيث شملت الاستجابات عينةً قوامها (234) فرداً. وقد تمخضت الدراسة عن جملة من الخلاصات، كان من أهمها وجود توافق بين المبحوثين حول تجسد أبعاد قيادة الأزمات لدى

الكوادر القيادية في الجامعة، مع بروز واضح لمتغيرات التنسيق، والقدرة على الاحتواء، وعملية اتخاذ القرار كأكثر الأبعاد تمثلاً في السلوك القيادي الجامعي.".

ثالثا: النظرية المفسرة للدراسة:

نظرية الأنومي الرمزية:

تجلى النظرية التوليفية الموسومة بـ "الأنومي الرمزي" كإطار تحليلي معمق يربط بين البنية الكلية للمجتمع والسلوك الفردي المضطرب خلال الفترات الحرجة، حيث تنطلق من فرضية أن التذبذب السلوكي الذي يظهره المجموع ليس فعلاً عشوائياً بل هو نتاج حتمي لحالة من التيه المعياري تنشأ عندما تعجز المرجعيات التقليدية عن تقديم رؤية منسجمة. وتبدأ هذه العملية حين تفرض الأزمة واقعاً يتطلب التوفيق بين غايات متناقضة كالحفاظ على الذات وإبداء التضامن واتباع المنطق، مما يضع المؤسسات المرجعية في مأزق إنتاج خطابات متضاربة لا يستطيع الفرد استيعابها. ويتفاقم هذا الارتباك حين تحاول تلك المرجعيات ممارسة سلطتها القديمة أو ما يعرف برأس مالها الرمزي في "حقل" جديد كلياً فرضته الأزمة والتحول الرقمي، فتصطدم أدواتها التقليدية بقواعد عصر لا يعترف إلا بالفاعلية التقنية والسرعة المعلوماتية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تآكل الثقة الشعبية وانهيار الاعتراف بتلك المؤسسات. ونتيجة لهذا الفراغ الرمزي والضغط البنيوي، يجد الفرد نفسه مضطراً للبحث عن بوصلة بديلة في الفضاء الرقمي عبر الانصياع للمؤثرين، ويمارس نوعاً من التذبذب السلوكي كآلية دفاعية لمواجهة التناقض المحيط به.([12]).

إن القوة التفسيرية لهذه النظرية تكمن في كشفها للميكانزمات الخفية التي تنقل الخلل من النسق الاجتماعي العام إلى ممارسات الفرد اليومية، فهي لا تكتفي برصد الظواهر بل تعلل لماذا تفقد الرموز التقليدية سطوتها في مواقف معينة بينما تحتفظ بها في مواقف أخرى، مرجعةً ذلك لعدم قدرة تلك الرموز على تكييف رصيدها المعنوي مع المتغيرات الرقمية والبنيوية الحديثة، مما يجعل العلاقة طردية بين إدراك الناس لهذا التهافت في الخطاب وبين لجوئهم لخيارات سلوكية غير مستقرة

المبحث الثاني: سوسيولوجيا الأزمات والتذبذب السلوكي الجمعي: تأصيل نظري وتحليل سوسيولوجي

المطلب الأول:

أولاً: سوسيولوجيا الأزمات

الأزمة في علم الاجتماع ليست مجرد حدث طارئ بل هي مختبر اجتماعي طبيعي. في الوضع الطبيعي تخفي المؤسسات والأعراف الروتينية الكثير من التناقضات البنيوية. لكن الأزمة تفجر هذه التناقضات وتضع البناء الاجتماعي كله تحت الضغط. لذلك قيل إن الأزمة لا تخلق المشاكل بل تكشفها([13]).

ثانيا: الخصائص السوسيولوجية للأزمة:

1. تهديد القيم الأساسية: الأزمة هي تهديد مفاجئ للقيم التي يقدسها المجتمع. أزمة داعش هددت قيمة الحياة والأمن. أزمة كورونا هددت قيمة الصحة والتواصل. الغلاء هدد قيمة الكرامة. هذا التهديد يخلق صدمة جماعية.

2. ضيق الوقت وعدم اليقين: لا تسمح الأزمة بالتخطيط الهادئ. القرار يجب أن يتخذ بسرعة وبمعلومات ناقصة. وهذا يفسر لماذا يلجأ الناس للمرجعيات المعنوية بدل المؤسسات البيروقراطية البطيئة. المرجعية تعطي يقيناً سريعاً ولو كان خاطئاً([14]).

3. تعطيل الأنساق الوظيفية: ان المجتمع نسق من أربعة أنظمة فرعية. الأزمة تعطلها جميعاً. تعطل النظام الاقتصادي بالغلاء، والسياسي بالفوضى، والقرابي بالحجر، وحفظ النمط الثقافي بالشك. وهنا يبرز السؤال: من يعيد التوازن؟

ثالثا: أنواع الأزمات وتأثيرها المختلف على البناء الاجتماعي:

1.الأزمة الأمنية: تفك التضامن الوطني وتستدعي التضامن العصبوي القبلي أو الطائفي.

2.الأزمة الصحية: تفكك التضامن الجسدي وتفرض التباعد وتستدعي تضامناً رقمياً جديداً.

3.الكارثة الطبيعية: تفكك البنية المادية وتستدعي تضامن الإغاثة والتكافل.

4.الأزمة الاقتصادية: تفكك الثقة بالنظام وتستدعي تضامن الاحتجاج أو اليأس. كل أزمة تضرب نوعاً مختلفاً من التضامن، وتستدعي نوعاً مختلفاً من الخطاب المرجعي([15]).

رابعا: التذبذب السلوكي الجمعي. المفهوم والتأصيل النظري

التذبذب السلوكي الجمعي هو نمط من الاستجابة غير المستقرة يصدر عن جماعة أو مجتمع تجاه مثير واحد خلال مدة زمنية قصيرة. ويتميز بثلاث سمات: التناقض أي الانتقال من سلوك إلى نقيضه، السرعة أي حدوث الانتقال خلال أيام أو أسابيع، الجمعية أي أنه ظاهرة عامة لا فردية([16]).

المطلب الثاني:

أولا: التأصيل النظري للتذبذب:

1. التذبذب عند ميرتون هو نتيجة الانفصام بين الأهداف والوسائل، طور روبرت ميرتون نظرية الأنومي وقال إنها تحدث عندما يعجز المجتمع عن توفير الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف التي يطلبها من أفراده. في الأزمة يطلب المجتمع من الفرد هدفين متناقضين([17]). الهدف الأول هو النجاة الشخصية عبر التزام البيت. الهدف الثاني هو الحفاظ على التضامن عبر زيارة الأقارب ومساعدة المحتاج. والوسائل لتحقيق الهدفين متناقضة.

الفرد يريد أن يكون ابناً باراً يزور أمه المريضة، ويريد أن يكون مواطناً صالحاً يلتزم بالحجر. المرجعية الدينية قد تقول له صلة الرحم واجبة. والمرجعية الصحية تقول له الزيارة قتل. هنا يدخل الفرد في ضغط بنيوي يدفعه للابتكار المنحرف. فيزور أمه سراً ليلاً وينكر ذلك نهاراً. هذا الابتكار المنحرف هو جوهر التذبذب السلوكي.

2. التذبذب عند بورديو هو نتيجة صراع الهابيتوس مع الحقل، الهابيتوس هو جملة الاستعدادات الذهنية والجسدية التي اكتسبها الفرد من بيئته. الحقل هو ساحة الصراع التي لها قواعد جديدة. الأزمة تغير قواعد الحقل فجأة([18]). الهابيتوس القديم للفرد العربي بشكل عام والعراقي على وجهه الخصوص يقول له إن الرجولة هي المخالطة وعدم الخوف والحضور الى الديوان. الحقل الجديد للأزمة الصحية يقول له إن الرجولة هي الالتزام والتباعد. يحدث صدام عنيف بين الهابيتوس والحقل. الفرد لا يستطيع التخلص من هابيتوسه القديم بسرعة، ولا يستطيع تجاهل قواعد الحقل الجديد. النتيجة هي هابيتوس ممزق ينتج سلوكاً متذبذباً. يلتزم في

المستشفى لأنه حقل رسمي، ويخرق في المقهى لأنه حقل ذكوري. هذا التذبذب ليس نفاقاً بل هو تمزق داخلي حقيقي.

ثانيا: العلاقة السببية. كيف تنتج الأزمة التذبذب عبر ضعف السلطة المعنوية

العلاقة ليست مباشرة. الأزمة لا تنتج التذبذب وحدها. الأزمة تنتج طلباً على المعنى واليقين. هذا الطلب يتجه إلى المرجعيات صاحبة السلطة المعنوية. إذا كانت هذه المرجعيات موحدة وخطابها متسق، فإنها تشبع الطلب وتقود السلوك نحو الاستقرار. وتنتهي الأزمة بأقل قدر من الأنومي.

لكن إذا كانت المرجعيات منقسمة وخطابها متناقض، فإنها تحول الطلب على المعنى إلى فوضى معنوية. بدل أن تعطي يقيناً، تعطي حيرة. وبدل أن توحد السلوك، تشظيه. هنا يتحول التذبذب من حالة فردية إلى ظاهرة جمعية. ويصبح هو السلوك السائد.

ثالثا: الميكانزيم الاجتماعي للإنتاج:

يمر إنتاج التذبذب الجمعي بأربع مراحل. المرحلة الأولى هي الصدمة حيث تضرب الأزمة المجتمع وتخلق فراغاً معيارياً. المرحلة الثانية هي الاستدعاء حيث يستدعي الناس مرجعياتهم طلباً للتوجيه. المرحلة الثالثة هي التشظي حيث تقدم المرجعيات خطابات مختلفة ومتناقضة. المرحلة الرابعة هي الحيرة حيث يفشل الفرد في الاختيار فيلجأ إلى حل توفيقي مؤقت وهو التذبذب. يلتزم جزئياً ويخرق جزئياً ويبرر لنفسه كل سلوك بخطاب من الخطابات المتناقضة.

سوسيولوجيا الأزمات تدرس كيف يتصرف المجتمع عندما تنهار قواعده المؤقتة. والتذبذب السلوكي الجمعي هو أهم متغير في هذه السوسيولوجيا لأنه المقياس الحراري لصحة المجتمع المعيارية. ودراسته عبر إدراك الناس له تفتح الباب لفهم أعمق لعلاقة المرجعيات بالمجتمع، ولدور الخطاب في صنع الاستقرار أو الفوضى.

المبحث الثالث: أدوار المرجعيات الاجتماعية في إدارة الأزمات من منظور السلطة المعنوية

المطلب الأول: الدور المحوري للسلطة المعنوية التي تملكها المرجعيات

لا تدير المرجعيات الاجتماعية الأزمة بالأدوات المادية كالمال والشرطة، بل تديرها عبر إنتاج المعنى وضبط السلوك الطوعي. فالأزمة في جوهرها هي أزمة معنى قبل أن تكون أزمة موارد. الناس تحتاج أن تفهم ما يحدث ولماذا يحدث وماذا يجب أن تفعل. وهنا يظهر الدور المحوري للسلطة المعنوية التي تملكها المرجعيات الثلاث.

أولاً: الدور الوظيفي للسلطة المعنوية في الأزمة السلطة المعنوية للمرجعيات تمارس خمسة أدوار وظيفية متسلسلة تعيد التوازن للمجتمع وقت الأزمة. غياب أي دور منها يخلق فراغاً يملؤه التذبذب والفوضى. وهذه الأدوار هي:

1. الغموض. الناس لا تعرف هل ما يحدث عقاب أم ابتلاء أم مؤامرة أم دورة طبيعية. هنا تتدخل السلطة المعنوية لتمنح الأزمة اسماً وهوية([19]). المرجعية الدينية تسميها ابتلاء من الله لرفع الدرجات أو عقاباً على الذنوب. المرجعية القبلية تسميها عدواناً من خصم أو فتنة يجب وأدها. المرجعية الفكرية تسميها ظاهرة علمية لها أسباب موضوعية. هذا التعريف ليس حيادياً بل هو الذي يحدد كل السلوك اللاحق. فمن يراها عقاباً سيلجأ للدعاء والاستغفار. ومن يراها مؤامرة سيلجأ للمقاومة والشك. ومن يراها ظاهرة علمية سيلجأ للكمامة والدواء.

2. التأطير الأخلاقي وتحديد الفاعل. تحدد السلطة المعنوية من هو المسؤول عنها ومن هو المنقذ منها. تؤطر الأزمة داخل سردية أخلاقية([20]). قد تؤطر الضحايا كشهداء أو مهملين، وتؤطر الدولة كحامية أو مقصرة، وتؤطر الأفراد كمتآزرين أو أنانيين. هذا التأطير هو الذي ينتج الغضب أو التضامن أو اللامبالاة. فإذا أطرت المرجعية التجار على أنهم محتكرون جشعون، سينتج سلوك جمعي عدائي

3. الشرعنة وإنتاج الامتثال الطوعي. ان الدولة تملك قانوناً يفرض الحجر، لكن القانون وحده لا يكفي لأن الدولة لا تستطيع وضع شرطي على كل باب. هنا يأتي دور السلطة المعنوية في تحويل الإكراه القانوني إلى التزام أخلاقي طوعي. المرجعية الدينية تشرعن الحجر بحديث لا ضرر ولا ضرار وتحوله إلى واجب شرعي([21]). المرجعية القبلية تشرعنه بمفهوم العيب وتحوله إلى واجب عشائري. المرجعية الفكرية تشرعنه بالبيانات العلمية وتحوله إلى واجب عقلي. النجاح في الشرعنة هو الذي يحدد نسبة الالتزام الحقيقي.

4. التعبئة والحشد للموارد الرمزية والمادية بعد الشرعنة. تحتاج الأزمة إلى موارد لمواجهتها. السلطة المعنوية هي القادرة على تعبئة هذه الموارد دون مقابل([22]). تستطيع المرجعية الدينية حشد التبرعات باسم الصدقة والزكاة([23]). تستطيع القبلية حشد المتطوعين باسم النخوة والفزعة. تستطيع الفكرية حشد الخبراء باسم المسؤولية الوطنية. هذه التعبئة الطوعية تفوق أحياناً قدرة الدولة لأنها نابعة من الداخل ولا تحتاج رواتب ولا إشراف.

5. المصالحة وإعادة التطبيع بعد انتهاء ذروة الأزمة. يبقى المجتمع ممزقاً نفسياً واجتماعياً. هناك من فقد أهلاً، ومن خسر مالاً، ومن تورط في خصومات. السلطة المعنوية تمارس دور المعالج النفسي الجمعي. تعيد تطبيع الحياة عبر خطاب يسمح بالعودة التدريجية. تطلق فتاوى أو سوالف تبرر من خاف ومن هرب، وتصالح بين من اتهم ومن ظلم، وتعيد تعريف البطولة والشرف في مرحلة ما بعد الأزمة([24]).

المطلب الثاني: أدوار المرجعيات الثلاث مقارنة من منظور السلطة المعنوية:

1. المرجعية الدينية:

ان المؤسسة الدينية باعتبارها كيان يمثل نسق اجتماعي تنظيمي كباقي المؤسسات الأخرى يرتكز على جملة من القوانين والتنظيمات التي تخدم المجتمع في أوقات الازمات والتي لا يقل دورها عن باقي المؤسسات الأخرى في المجتمع، هذا الدور المتمثل في الحفاظ على البناء الاجتماعي باستخدام أساليب متنوعة بقصد الوصال الى الهدف المسطر بأفضل صورة. وتعتبر المرجعية الدينية من اهم وسائل الضبط الاجتماعي لما تحمله من دلالات روحية مقدسة لدى المجتمع، اذ تعتبر هيئة تنظيمية ذات سلطة اجتماعية عامة([25]). والخطاب الديني باعتباره من اهم مخرجاتها فهو يمثل فعل اجتماعي موجه محدد بنظام فكري مقدس يقيد الفرد وينظم المجتمع بما حوله من مواضيع مختلفة ومتنوعة ذات فاعلية اجتماعية([26]). فنجد لهذه المؤسسة الحضور الفاعل في مواجهة الازمات الاجتماعية عن طريق جمع التبرعات والصدقات وغيرها

كما ان سلطة الغيب والتأويل سلطتها المعنوية هي الأقوى في أزمات الموت والخوف لأنها تحتكر تفسير الغيب. في الأزمة الصحية تحول الفايروس من عدو مجهول إلى جندي من جنود الله أو ابتلاء لتمحيص المؤمنين. هذا التأويل يمنح الناس سكينة ويقلل الهلع. وفي الكوارث

الطبيعية تحول الخسارة إلى أجر وتعد بالعوض الأخروي. أدواتها هي المنبر والفتوى والقصة الدينية. نقطة قوتها أنها تخاطب العاطفة والخوف الوجودي([27]). نقطة ضعفها أنها إذا بالغت في التهويل تنتج شللاً، وإذا بالغت في التهوين تنتج استهتاراً. نجاحها في الأزمة مشروط بتوازن خطابها بين الخوف والرجاء.

2. المرجعية القبلية:

تعد القبيلة أحد اهم البنى الاجتماعية التقليدية التي تؤدي دورا محوريا في مواجهة الازمات الاجتماعية، ولا سيما في المجتمعات التي شهدت تغيرات سياسية وامنية واجتماعية متسارعة، وقد برز دور القبيلة باعتبارها اطارا اجتماعيا فاعلا في حفظ التماسك الاجتماعي، وضبط السلوك، والتدخل في حل النزاعات، وخاصة في ظل تراجع مؤسسات الدولة.

ويعد شيخ القبيلة من أبرز الفاعلين داخل هذا البناء، اذ يتمتع بمكانة اجتماعية ورمزية تخوله ممارسة أدوار متعددة من بينها السلطة الاجتماعية، وفض النزاعات وتحقيق الصلح وتعزيز قيم التسامح، حيث يستند تدخلهم في مواجهة الازمات الاجتماعية في ظل منظومة من الأعراف والتقاليد القلبية التي تحظى بقبول واسع داخل المجتمع، الامر الذي يمنح قراراتهم درجة من الشرعية الاجتماعية([28]).

اذ ان سلطة العرف هي السلطة المعنوية الأسرع في مواجهة أزمات الفوضى والانفلات الأمني. لا تحتاج لقانون مكتوب بل تملك قانوناً شفهياً نافذاً هو العيب([29]). في الأزمة الاقتصادية تمنع الاحتكار ليس بالقانون بل بسطوة العيب. في الأزمة الأمنية تضبط الثأر والفوضى ليس بالشرطة بل بكلمة الشيخ. أدواتها هي الديوان. نقطة قوتها هي الحسم الفوري وقدرتها على الوصول لكل بيت. نقطة ضعفها هي محدودية عقلها العلمي، فهي تعجز عن إدارة أزمة تحتاج خبرة فنية. ونجاحها مشروط بعدم انقسام شيوخها.

3. المرجعية الفكرية:

ان ما يعطي لكلمات الأستاذ والقول المرجعي قوتها السحرية هو الايمان بمشروعية الكلمات ومن ينطق بها([30]). اذ ان سلطة العقل المعنوية هي الأبقى أثراً في الأزمات المركبة التي تحتاج فهماً عميقاً. لا تملك منبراً جامعاً ولا ديواناً، لكنها تملك مصداقية المعلومة. في الأزمة الصحية دورها محاربة الشائعة وشرح آلية الفايروس بلغة بسيطة. في الأزمة الاقتصادية دورها فضح الفساد واقتراح البدائل. أدواتها هي المقال والدراسة والمنشور التحليلي. نقطة قوتها هي الموضوعية وبناء القناعة العقلية التي تدوم. نقطة ضعفها هي النخبوية وبطء الوصول للعامة، وضعف تأثيرها وقت الخوف الحاد حيث يفضل الناس الخطاب العاطفي. ونجاحها مشروط بتبسيط خطابها ونزوله من البرج الأكاديمي.

المطلب الثالث: شروط فاعلية السلطة المعنوية في إدارة الأزمات السلطة المعنوية لا تعمل آلياً.

هناك ثلاثة شروط سوسيولوجية تجعلها تنجح في إدارة الأزمة أو تفشل وتتحول إلى جزء من الأزمة.

1. وحدة المصدر أو تنسيق الخطاب إذا صدرت ثلاثة تعريفات مختلفة للأزمة من المرجعيات الثلاث، دخل المجتمع في حيرة أنومية. الناس تثق بالشيخ وبرجل الدين وبالأستاذ معاً. عندما يتضاربون، لا تختار الناس واحداً بل تفقد الثقة بالجميع. لذلك إدارة الأزمة تبدأ من إدارة

التنسيق بين المرجعيات قبل إدارة الأزمة نفسها. وجود غرفة عمليات معنوية توحد الرسائل هو أهم من غرفة عمليات مادية([31]).

2. الاتساق الزمني للمرجعية الواحدة الجمهور يغفر للمرجعية الخطأ لكنه لا يغفر لها التناقض. إذا قالت المرجعية الدينية في الأسبوع الأول إن الوباء عذاب وعلينا الهروب، ثم قالت في الأسبوع الثالث إنه ابتلاء وعلينا الصبر، فإنها تفقد رأس مالها الرمزي كله. الاتساق أهم من الدقة. الناس تفضل خطاباً خاطئاً لكن ثابتاً على خطاب صحيح لكنه متذبذب.

3. المواءمة بين الخطاب والحقل لكل أزمة حقل اجتماعي مختلف. خطاب الصبر مناسب لحقل الكارثة الطبيعية، لكنه قاتل في حقل الأزمة الصحية التي تحتاج فعلاً. وخطاب النخوة مناسب لحقل الأزمة الأمنية، لكنه محرج في حقل التباعد الاجتماعي. فشل السلطة المعنوية يحدث عندما تستخدم أدوات حقل في حقل آخر. فتطلب من الناس التزاحم للتبرع وقت وباء، أو تطلب منهم التباعد وقت غزو.

المطلب الرابع: النتيجة السوسيولوجية من منظور السلطة المعنوية

إدارة الأزمات ليست إدارة موارد بل إدارة عقول وقلوب. المرجعيات الاجتماعية هي المقاول الحصري لعقد المعنى في المجتمع. فإذا أحسنت إنتاج المعنى وتوحيده، تحولت الأزمة إلى ملحمة تضامن تصنع ذاكرة جماعية إيجابية. وإذا فشلت أو تنازعت، تحولت الأزمة إلى مسرح للأنومي والتذبذب والتشظي تصنع ذاكرة جماعية سلبية.

المبحث الرابع: معوقات السلطة المعنوية في العصر الرقمي:

المطلب أولا: السوسيولوجيا الرقمية:

ان سوسيولوجيا لعصر الرقمي لم يلغ السلطة المعنوية للمرجعيات الاجتماعية، لكنه غيّر قواعد إنتاجها وتداولها بشكل جذري. كانت السلطة المعنوية سابقاً تعمل في بيئة احتكارية تتحكم فيها المرجعية بالمنبر والديوان والجامعة. أما اليوم فهي تعمل في بيئة تنافسية مفتوحة تسمى سوق المعنى الرقمي. هذا السوق يفرض ستة معوقات بنيوية تهدد فاعلية المرجعيات وقت الأزمات وتفسر جزءاً كبيراً من التذبذب السلوكي الجمعي([32]).

المطلب الثاني: المعوقات البنيوية

1. تفكك احتكار المنبر. من الخطاب العمودي إلى الشبكة الأفقية في العصر ما قبل الرقمي كانت السلطة المعنوية تشتغل بمنطق عمودي. الخطيب يصعد المنبر والجمهور يستمع. الشيخ يتكلم في الديوان والعشيرة تنصت. الأستاذ يحاضر والطلبة تدون. هذه العمودية هي التي تمنح الخطاب هيبته وقدرته على التوجيه. العصر الرقمي فكك المنبر وحوله إلى شبكة أفقية. كل فرد أصبح يملك منبراً صغيراً اسمه حساب فيسبوك أو قناة تيك توك. لم تعد المرجعية هي المصدر الوحيد للمعلومة والتحليل. صار بإمكان أي شاب أن ينشر مقطعاً يفسر الأزمة ويحصل على مليون مشاهدة، بينما خطبة الجمعة الرسمية لا تتجاوز بضع مئات. النتيجة السوسيولوجية هي تضخم المعروض من المعنى. صار أمام الفرد وقت الأزمة ألف تفسير وألف توجيه وألف فتوى. هذا التضخم لا ينتج حرية بل ينتج حيرة أنومية. الفرد لا يعرف من يصدق فيلجأ إلى الحل الأسهل وهو تصديق ما يوافق هواه اللحظي، أو تصديق الأكثر انتشاراً لا الأكثر صواباً. وهكذا تفقد المرجعية التقليدية ميزتها التاريخية وهي احتكار الصوت([33]).

2. سرعة الشائعة مقابل بطء الحقيقة السلطة المعنوية التقليدية تعمل بزمن بطيء. رجل الدين يحتاج أن يتثبت ويستشير قبل إصدار الفتوى. الشيخ يحتاج أن يجمع العشيرة ويتشاور قبل إعلان موقف. هذه الآليات البطيئة كانت مصدر قوة لأنها تمنح الخطاب رصانة. في العصر الرقمي انقلبت معادلة الزمن. الشائعة تنتشر في دقائق عبر مواقع التواصل لأنها تخاطب العاطفة ولا تحتاج دليلاً([34]). بينما الرد الرصين من المرجعية يحتاج ساعات أو أيام ليصاغ وينشر. وعندما يصل يكون الجمهور قد تبنى الشائعة وتحولت إلى قناعة يصعب زحزحتها. النتيجة هي أن السلطة المعنوية صارت تلعب دور الإطفائي بدل دور الوقائي. تركض خلف الحرائق الرقمية لتطفئها بعد أن تكون قد التهمت عقول الناس. وهذا يضعها في موقف دفاعي دائم يفقدها هيبتها ويجعلها تبدو كأنها تبرر لا كأنها تقود.

3. انهيار جدار الهيبة. من التقديس إلى التشكيك السلطة المعنوية كانت تستند إلى جدار سميك من الهيبة والمسافة. رجل الدين لا يُناقش. الشيخ لا يُرد كلامه. الأستاذ لا يُشكك في علمه. هذه الهيبة كانت جزءاً من رأس المال الرمزي الذي يمنح الكلام قوة. المنصات الرقمية هدمت هذا الجدار بالكامل عبر آليتين. الآلية الأولى هي التعليقات. صار بإمكان أي مراهق أن يرد على العالم ويتهمه بالجهل أمام آلاف الناس. والآلية الثانية هي الميم والتهكم. صار خطاب المرجعية يتحول إلى مادة للسخرية والنكات خلال دقائق. هذا الانهيار لا يلغي الاحترام لكنه ينقله من الشخص إلى الفكرة. الناس لم تعد تحترم المتكلم بل تحترم الكلام المقنع فقط. وهذا معيار جديد صعب على المرجعيات التقليدية التي تعودت أن يطاع كلامها بسبب مكانة قائله لا بسبب قوة حجته. النتيجة هي أن جزءاً كبيراً من طاقة السلطة المعنوية صار يضيع في الدفاع عن شرعية المتكلم بدل تمرير الرسالة.

4. صعود المؤثرين. المنافسة غير المتكافئة على رأس المال الرمزي أخطر ما أنتجه العصر الرقمي هو ظهور فاعل جديد في سوق المعنى هو المؤثر الرقمي. هذا الفاعل لا يملك عمامة ولا شهادة ولا ديواناً، لكنه يملك ملايين المتابعين. رأس ماله الرمزي هو عدد اللايكات والمشاهدات والثقة العاطفية التي بناها مع جمهوره. المؤثر الرقمي ينافس المرجعيات التقليدية في عقر دارها. يفتي في الدين وهو ليس فقيهاً. يحلل الأزمة الصحية وهو ليس طبيباً. يوجه الناس في الكارثة وهو ليس خبيراً. والمشكلة أن الناس تصدقه لأنه يتكلم لغتهم، ويستخدم أدواتهم، ويظهر في شاشتهم كل يوم. بينما المرجعية التقليدية تظهر موسمياً وبخطاب فوقي. هذا الصراع غير متكافئ لأن المؤثر يلعب بأدوات العصر والمرجعية تلعب بأدوات الماضي. والنتيجة هي تآكل الحصة السوقية للسلطة المعنوية التقليدية لصالح سلطة معنوية جديدة سائلة وغير منضبطة. وهذه السلطة الجديدة هي المسؤول الأول عن تضارب الرسائل الذي ينتج التذبذب السلوكي([35]).

5. خوارزميات العزل. من الجمهور العام إلى الفقاعة المغلقة السلطة المعنوية التقليدية كانت تخاطب جمهوراً عاماً في مكان عام. خطبة الجمعة يسمعها الغني والفقير والمتعلم والأمي. ديوان الشيخ يجلس فيه كل أطياف العشيرة. هذا الجمع كان يصنع رأياً عاماً موحداً نسبياً. خوارزميات فيسبوك ويوتيوب وتيك توك دمرت هذا الفضاء العام. صارت كل فئة تشاهد محتوى مختلفاً. المتدين لا يرى إلا خطاب التشدد. العلماني لا يرى إلا خطاب التشكيك. المؤمن بالمؤامرة لا يرى إلا فيديوهات المؤامرة. هذا اسمه فقاعة التصفية. النتيجة هي أن المرجعية مهما كانت قوية،

صارت رسالتها لا تصل إلا لمن هو مقتنع بها أصلاً. خطاب رجل الدين لا يكسر فقاعة الملحد. وخطاب الأستاذ لا يكسر فقاعة الجاهل. المجتمع تفكك إلى جزر معزولة معرفياً. وهذا هو العائق الأخطر وقت الأزمة. لأن الأزمة تحتاج تعبئة عامة ورسالة موحدة، والخوارزميات تمنع وصول أي رسالة موحدة للجميع([36]).

6. أزمة المعيار. موت الحقيقة وولادة ما بعد الحقيقة أعمق معوق هو فلسفي. السلطة المعنوية التقليدية كانت تستند إلى وجود حقيقة مركزية يمكن الرجوع إليها. نص ديني قطعي، أو عرف عشائري ثابت، أو حقيقة علمية مجمع عليها. وظيفة المرجعية كانت كشف هذه الحقيقة وشرحها للناس. العصر الرقمي دشن عصر ما بعد الحقيقة. لم يعد هناك إجماع على معيار للحقيقة. كل خبر له خبر يناقضه. كل دراسة لها دراسة تفندها. كل فتوى لها فتوى تخالفها. وصار الشعور والإحساس أقوى من الدليل. عبارة أحس أنها مؤامرة صارت أقوى من تقرير منظمة الصحة. في هذا العصر تموت السلطة المعنوية سريرياً. لأنها لا تستطيع أن تقول هذا صح وهذا خطأ إذا كان الجمهور نفسه لا يؤمن بوجود صح وخطأ مطلق. تتحول وظيفتها من الحكم إلى الإقناع، ومن الإفتاء إلى التفاوض. وهذا انتقال صعب جداً على بنية عمرها مئات السنين.

ان سلطة معوقات العصر الرقمي لا تعني موت المرجعيات، بل تعني موت طريقتها القديمة في العمل. السلطة المعنوية لم تعد سلطة بالمعنى الفيبري القائم على الفرض، بل تحولت إلى تأثير بالمعنى البورديوي القائم على الإقناع المستمر. المرجعية التي ستنجو هي التي تفهم أن المنبر لم يعد في الجامع فقط بل في التيك توك، وأن الفتوى لم تعد تُقرأ بل تُشاهد في دقيقة، وأن الهيبة لم تعد تمنع النقاش بل يجب أن تنتجه. المرجعية التي تفشل في هذا التحول ستتحول إلى متحف رمزي يحترمه الناس لكنهم لا يطيعونه وقت الأزمة. وهذا يفسر لماذا التذبذب السلوكي صار أشد في العصر الرقمي. لأن المجتمع صار يستقبل ألف سلطة معنوية صغيرة متناقضة بدل ثلاث سلطات كبيرة واضحة. والدراسة الوصفية في الشرقاط يجب أن تقيس هذا المتغير. أي إلى أي مدى ما زال الناس يستمعون للمرجعيات الثلاث، وإلى أي مدى استبدلوها بالمؤثرين والخوارزميات.

الخاتمة:

أن المرجعيات الاجتماعية ليست كيانات هامشية بل هي الفاعل الرئيس في إدارة المعنى وقت الأزمة. وأن سلطتها المعنوية هي صمام الأمان الذي يمنع تحول الأزمة المادية إلى أنومي اجتماعي. لكن هذه السلطة تواجه اليوم تحديات بنيوية فرضها العصر الرقمي. والرهان الحقيقي هو قدرة هذه المرجعيات على تجديد أدواتها وتوحيد خطابها لتستعيد دورها الوظيفي في حفظ النمط الثقافي الكامن ومنع التذبذب السلوكي. فالمجتمع الذي يفقد بوصلته المعنوية في الأزمة، قد ينجو جسدياً لكنه يتفكك روحياً.

أولا: نتائج الدراسة

1. أن السلطة المعنوية لا تتلاشى بل تتحول؛ حيث تراجعت "سلطة المنبر" التقليدية لصالح "سلطة الشاشة" والرقمية
2. ترجع سلطة شيخ العشيرة لصالح السلطة المؤثرة، بسبب تعددها وتضاربها.

3. عدم وجود مرجعية شمولية صالحة لكل الأزمات؛ فالأزمات الأمنية تستدعي حضور المرجعيات الدينية والقبلية، بينما تتطلب الأزمات الصحية تكاتف المرجعيات الفكرية (العلمية) والدينية لتوجيه السلوك العام.

4. ان الخطاب الموحد للمرجعية وان كانت ضعيفة فهي أفضل من المرجعية القوية التي يكون خطابها متضارب.

5. ان العصر الرقمي كسر قواعد الاحتكار، اذ انتقلنا من عصر احتكار السلطة المعنوية الى عصر فوضى السلطة المعنوية، ولم تعد المشكلة اقناع الناس بالحقيقة، بل حمايتهم من الحقائق المزيفة.

ثانيا: التوصيات

1. الانتقال من إدارة الازمة الى إدارة المعنى، ان تدرك الدولة ان معركتها ليس مع غلاء الأسعار بل مع الشائعات المتضاربة
2. يجب على المرجعيات الاستثمار في التواجد الرقمي وبلغة الناس لبناء ثقة تراكمية
3. يجب ان تتفق المرجعيات على تقاسم الأدوار، ترك الفتوى لدينية لصاحب الاختصاص، وترك محاربة الشائعات للأكاديميين، وترك حل الخلافات العشائرية لشيوخ القبلية

الهوامش:

---

[1] . إبن منظور، لسان العرب، دار احياء التراث العربي، ط3،ج4، بيروت، لبنان، 1999، ص438

[2] . احمد جمال واخرون، دراسات في علم الاجتماع، دار الجيل، القاهرة، 1994، ص91

[3] . احمد بن فارس زكريا، معجم مقياس اللغة، ج2، دار الفكر، دمشق، 1979، ص490

[4]Richard Ladwein, Le comportement de consommateur et de lachteur, edition economica, France,1999, p259

[5] . محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، ط1، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2000، ص19

[6] Jacklyn cock, public sociologe and the social crisis, South African Review of sociology,2006, p294

[7] مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005، ص125

[8] . محمود سليمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الاعمال، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص191

[9] . تقية فرحي، إدارة الازمات في ظل القران الكريم، مجلة البدر، جامعة بشار، العدد10 ، ج5، 2018، ص512

[10] . عموري نسيمة، أهمية دور القبائل الليبية في بناء السلم الأهلي، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد4 ، المجلد 3، الجزائر، 2020، ص283

[11] . جيا عصمت دينو، ابعاد قيادة الازمات ودورها في المناغمة التنظيمية " دراسة استطلاعية على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة التقنية في إقليم كوردستان العراق" ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة زاخو، مجلد 12، عدد2، 2024، ص280

[12] بيار بورديو، جان كلود باسرون، إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، ترجمة : ماهر تريمش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط1، 2007، ص56-57

[13] . مالك محسن خميس، الحروب بالوكالة: إدارة الازمة الدولية في الاستراتيجية الامريكية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص17

[14] . مريم مصباح ، سوسيولوجيا إدارة الازمات ومنصات التواصل الاجتماعي دراسة ميدانية من مرتادي منصات التواصل الاجتماعي الليبية على فيس بوك، مجلة جامعة سرت العلمية، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2020، ص32

[15] . أسماء مصطفى عبد الرزاق، المنطلقات النظرية للخدمة الاجتماعية في إدارة الازمات والكوارث، مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية، مجلد2، عدد 4، 2022، ص229

[16] . حاتم الكعبي، السلوك الجمعي، المكتبة الوطنية، ج1، بغداد، 1973، ص74-75

[17] . علي الحوات، النظريات الاجتماعية، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1996، ص125

[18] . حسني إبراهيم عبد العظيم، الجسد والطبقة وراس المال الثقافي قراءة في سوسيولوجيا بيير بورديو، مجلة إضافات، العدد الخامس عشر، 2011، ص61

[19] . محمد حسين محمد، إدارة الازمات واثراها على جودة القرارات الادرية بوزارتي العمل والتنمية الاجتماعية بالمحافظات الجنوبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2017، ص32

[20] . أسماء مصطفى عبد الرزاق، المنطلقات النظرية للخدمة الاجتماعية في إدارة الازمات والكوارث، مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية، مجلد2، عدد 4، 2022، ص242

[21] . جميل جودت، أصول الإدارة في القران والسنة، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 2002، ص73

[22] . عصام عبد اللطيف، استراتيجية التعامل مع الازمات والكوارث، نيو لينك الدولية للنشر، 2016، ص15

[23] . عبد اللاوي عمر، دور المسجد في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى فئة الشباب، مجلة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة الجلة، العدد الثالث، 2014، ص100

[24] . صلاح عبد الحميد، الاعلام وإدارة الازمات، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2023، ص21-22

[25] . حاتم الكعبي، مرجع سابق، ص67

[26] . سوسن سالم الشيخ، إدارة ومعالجة الازمات في الإسلام، دار النشر للجامعات، ط1، 2003، ص49

[27] . نصير صحراوي، الخطاب المسجدي والتغيير الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص21

[28] . محمد الخطيب، الاثنولوجيا: دراسة عن المجتمعات البدائية، ط1، دار علاء الدين، دمشق، سوريا، 2000، ص164

[29] . فضل علي أبو غانم، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير، المكتبة التاريخية اليمنية، ط1، 1985، ص253،

[30] . بيار بورديو، جان كلود باسرون، مرجع سابق، ص58

[31] . بشير العلاق، العلاقات العامة في إدارة الازمات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص89

[32] . وجدي حلمي عيد، دور وسائل الاعلام الحديثة في التوعية ومواجهة الازمات الأمنية، جامعة ام القرى، كلية العلوم الاجتماعية، 2013، ص14

[33] . وجدي حلمي عيد، مرجع سابق، ص21

[34] صلاح عبد الحميد، مرجع سابق، ص153

[35] . مايا احمد البيضا، فاعلية توظيف العناصر البصرية وخصائص المؤثرين (اليوتيوبرز) في زيادة معارف الشباب نحو المعلومات العلمية، المجلة المصرية لبحوث الاعلام، العدد 95، ج 1، 2026، ص108

[36] . محمد لهلال، غيثة بدراوي، الاعلام الرقمي ودوره في مواكبة الازمات الصحية، مجلة المعرفة، العدد السادس عشر، 2024، ص724-725

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. إبن منظور، لسان العرب، دار احياء التراث العربي، ط3،ج4، بيروت، لبنان، 1999
2. احمد جمال واخرون، دراسات في علم الاجتماع، دار الجيل، القاهرة، 1994
3. احمد بن فارس زكريا، معجم مقياس اللغة، ج2، دار الفكر، دمشق، 1979
4. محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، ط1، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2000
5. مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005
6. محمود سليمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الاعمال، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005
7. بيار بورديو، جان كلود باسرون، إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، ترجمة : ماهر تريمش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط1، 2007
8. مالك محسن خميس، الحروب بالوكالة: إدارة الازمة الدولية في الاستراتيجية الامريكية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014
9. حاتم الكعبي، السلوك الجمعي، المكتبة الوطنية، ج1، بغداد، 1973
10. علي الحوات، النظريات الاجتماعية، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1996
11. جميل جودت، أصول الإدارة في القران والسنة، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 2002
12. عصام عبد اللطيف، استراتيجية التعامل مع الازمات والكوارث، نيو لينك الدولية للنشر، 2016
13. صلاح عبد الحميد، الاعلام وإدارة الازمات، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2023
14. سوسن سالم الشيخ، إدارة ومعالجة الازمات في الإسلام، دار النشر للجامعات، ط1، 2003
15. محمد الخطيب، الاثنولوجيا: دراسة عن المجتمعات البدائية، ط1، دار علاء الدين، دمشق، سوريا، 2000
16. فضل علي أبو غانم، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير، المكتبة التاريخية اليمنية، ط1، 1985
17. بشير العلاق، العلاقات العامة في إدارة الازمات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
18. وجدي حلمي عيد، دور وسائل الاعلام الحديثة في التوعية ومواجهة الازمات الأمنية، جامعة ام القرى، كلية العلوم الاجتماعية، 2013

ثانيا: الرسائل والمجلات

1. تقية فرحي، إدارة الازمات في ظل القران الكريم، مجلة البدر، جامعة بشار، العدد10 ، ج5، 2018
2. عموري نسيمة، أهمية دور القبائل الليبية في بناء السلم الأهلي، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد4 ، المجلد 3، الجزائر، 2020
3. جيا عصمت دينو، ابعاد قيادة الازمات ودورها في المناغمة التنظيمية " دراسة استطلاعية على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة التقنية في إقليم كوردستان العراق" ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة زاخو، مجلد 12، عدد2، 2024

4. مريم مصباح ، سوسيولوجيا إدارة الازمات ومنصات التواصل الاجتماعي دراسة ميدانية من مرتادي منصات التواصل الاجتماعي الليبية على فيس بوك، مجلة جامعة سرت العلمية، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2020
5. أسماء مصطفى عبد الرزاق، المنطلقات النظرية للخدمة الاجتماعية في إدارة الازمات والكوارث، مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية، مجلد2، عدد 4، 2022
6. حسني إبراهيم عبد العظيم، الجسد والطبقة وراس المال الثقافي قراءة في سوسيولوجيا بيير بورديو، مجلة إضافات، العدد الخامس عشر، 2011
7. محمد حسين محمد، إدارة الازمات واثراها على جودة القرارات الادرية بوزارتي العمل والتنمية الاجتماعية بالمحافظات الجنوبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2017
8. أسماء مصطفى عبد الرزاق، المنطلقات النظرية للخدمة الاجتماعية في إدارة الازمات والكوارث، مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية، مجلد2، عدد 4، 2022
9. عبد اللاوي عمر، دور المسجد في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى فئة الشباب، مجلة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة الجلة، العدد الثالث، 2014
10. نصير صحراوي، الخطاب المسجدي والتغيير الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2010
11. مايا احمد البيضا، فاعلية توظيف العناصر البصرية وخصائص المؤثرين (اليوتيوبرز) في زيادة معارف الشباب نحو المعلومات العلمية، المجلة المصرية لبحوث الاعلام، العدد 95، ج 1، 2026
12. محمد لهلال، غيثة بدراوي، الاعلام الرقمي ودوره في مواكبة الازمات الصحية، مجلة المعرفة، العدد السادس عشر، 2024

ثالثا: المصادر الإنكليزي

1-Richard Ladwein, Le comportement de consommateur et de Iachteur, edition economica, France,1999

Jacklyn cock, public sociologe and the social crisis, South African Review of sociology,2006 2-

List of sources and references

First: books

1. 'iibn manzurin, lisan alearabi, dar ahya' alturath alearabii, ta3,ja4, bayrut, lubnan, 1999
2. Ahmad Jamal et al., Studies in Sociology, Dar al-Jeel, Cairo, 1994
3. Ahmad ibn Faris Zakariya, Mu'jam Maqayis al-Lughah, vol. 2, Dar al-Fikr, Damascus, 1979
4. Muhammad ibn Abi Bakr al-Razi, Mukhtar al-Sahah, 1st ed., Dar al-Hadith, Cairo, Egypt, 2000
5. The Arabic Language Academy in Cairo, Al-Mu'jam Al-Wasit (The Concise Dictionary), Al-Shorouk International Library, Cairo, 2005
6. Mahmoud Suleiman Al-Amian, Organizational Behavior in Business Organizations, 3rd ed., Dar Wael for Publishing and Distribution, Jordan, 2005
7. Pierre Bourdieu and Jean-Claude Passeron, Reproduction: Towards a General Theory of the System of Education, translated by Maher Trimish, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1st ed., 2007
8. Malek Mohsen Khamis, Proxy Wars: Managing International Crises in American Strategy, Al-Arabi for Publishing and Distribution, Cairo, 2014

9. Hatem Al-Kaabi, Collective Behavior, National Library, Vol. 1, Baghdad, 1973
10. Ali Al-Hawwat, Social Theories, Open University Publications, Tripoli, Libya, 1996
11. Jamil Jawdat, Principles of Management in the Qur'an and Sunnah, Dar Maktabat Al-Hilal, Beirut, Lebanon, 2002
12. Essam Abdel-Latif, Strategy for Dealing with Crises and Disasters, New Link International Publishing, 2016
13. Salah Abdel-Hamid, Media and Crisis Management, 1st ed., Tayba Foundation for Publishing and Distribution, Cairo, 2023
14. Sawsan Salem Al-Sheikh, Crisis Management and Resolution in Islam, University Publishing House, 1st ed., 2003
15. Muhammad Al-Khatib, Ethnology: A Study of Primitive Societies, 1st ed., Dar Alaa El-Din, Damascus, Syria, 2000
16. Fadl Ali Abu Ghanem, Tribal Structure in Yemen: Between Continuity and Change, Yemeni Historical Library, 1st ed., 1985
17. Bashir Al-Alaq, Public Relations in Crisis Management, Dar Al-Yazouri for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2009
18. Wajdi Helmy Eid, The Role of Modern Media in Awareness and Confronting Security Crises, Umm Al-Qura University, Faculty of Social Sciences, 2013

Second: Letters and Journals

1. Taqia Farhi, Crisis Management in Light of the Holy Quran, Al-Badr Journal, University of Bechar, Issue 10, Vol. 5, 2018
2. Amouri Nassima, The Importance of the Role of Libyan Tribes in Building Civil Peace, Al-Mufakkir Journal for Legal and Political Studies, Issue 4, Vol. 3, Algeria, 2020
3. Jia Ismat Dino, Dimensions of Crisis Leadership and its Role in Organizational Harmony: An Exploratory Study on a Sample of Faculty Members at the Technical University in the Kurdistan Region of Iraq, Journal of Humanities, University of Zakho, Vol. 12, No. 2, 2024
4. Maryam Misbah, Sociology of Crisis Management and Social Media Platforms: A Field Study of Libyan Social Media Users on Facebook, University of Sirte Scientific Journal, Vol. 10, No. 2, 2020
5. Asmaa Mustafa Abdel-Razzaq, Theoretical Foundations of Social Work in Crisis and Disaster Management, Misr University Journal of Humanities, Volume 2, Issue 4, 2022
6. Hosni Ibrahim Abdel-Azim, The Body, Class, and Cultural Capital: A Reading in the Sociology of Pierre Bourdieu, Idafat Journal, Issue 15, 2011
7. Muhammad Hussein Muhammad, Crisis Management and its Impact on the Quality of Administrative Decisions in the Ministries of Labor and Social Development in the Southern Governorates, Unpublished Master's Thesis, Al-Aqsa University, Palestine, 2017
8. Asmaa Mustafa Abdul-Razzaq, Theoretical Foundations of Social Work in Crisis and Disaster Management, Misr University Journal of Humanities Studies, Volume 2, Issue 4, 2022

9. Abdel-Lawi Omar, The Role of the Mosque in Shaping Social Awareness among Youth, Journal of the Institute of Sciences and Technologies of Physical and Sports Activities, University of Jella, Issue 3, 2014
10. Nassir Sahrawi, Mosque Discourse and Social Change, Unpublished Master's Thesis, University of Oran, Algeria, 2010
11. Maya Ahmed Al-Bayda, The Effectiveness of Employing Visual Elements and Influencer Characteristics (YouTubers) in Increasing Youth's Knowledge of Scientific Information, Egyptian Journal of Media Research, Issue 95, Part 1, 2026
12. Mohamed Lahlaal and Ghita Badrawi, Digital Media and its Role in Addressing Health Crises, Al-Maarefa Journal, Issue 16, 2024

Third: English sources

1-Richard Ladwein, Le comportement de consommateur et de Iachteur, edition economica, France,1999
2- Jacklyn cock, public sociologe and the social crisis, South African Review of sociology,2006

The role of social authorities in confronting crises

Assist lect. Mohammed Salem Ahmed
Salah Al-Din Education Directorate
Ministry of Education
muhmdsalm1989@gmail.om

Keywords: Role, Social References, Social Crises,

Summary:

This study aims to explore the mechanisms through which social references-leveraging their moral authority-contribute to managing social crises and analyzing their repercussions, while identifying their role in enhancing social cohesion and mitigating behavioral confusion. The research problem stems from the increasing complexity of contemporary calamities, where a sharp disparity emerges in collective response, oscillating between commitment to the public interest and a state of chaotic disorientation, thereby subjecting societal resilience to a rigorous test. In light of the occasional decline in trust toward formal legal roles, informal forces (religious, tribal, and intellectual) emerge as moral regulatory powers derived from shared heritage.

The study employed an analytical methodology to examine the essence of this influence and its capacity to withstand digital transformations that have fragmented classical reference structures. The study reached several pivotal results, most notably: moral authority does not vanish but rather undergoes a transformation; the traditional "authority of the pulpit" has receded in favor of "screen authority" and digital platforms. Furthermore, the study established that there is no universal reference applicable to all crises; security crises necessitate the presence of religious and tribal references, whereas health crises require the synergy of intellectual (scientific) and religious references to guide public behavior.